

Distr.
LIMITED

A/C.3/51/L.56
22 November 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة الحادية والخمسون

اللجنة الثالثة

البند ١١٠ (ب) من جدول الأعمال

مسائل حقوق الإنسان: مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج المختلفة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية

اسبانيا، اسرائيل، أندورا، أيرلندا، إيطاليا، بلجيكا،
السويد، فرنسا، كندا، المملكة المتحدة لبريطانيا
العظمى وأيرلندا الشمالية، النرويج، النمسا، نيوزيلندا،
اليابان واليونان: مشروع قرار

حالة حقوق الإنسان في كمبوديا

إن الجمعية العامة،

إذ تسترشد بالمقاصد والمبادئ المتجسدة في ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان^(١) والعهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان^(٢)،

وإذ تحيط علماً بالاتفاق بشأن تسوية سياسية شاملة للنزاع في كمبوديا^(٣)، الموقع في باريس في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، بما في ذلك الجزء الثالث من الاتفاق، الذي يتعلق بحقوق الإنسان،

(١) القرار ٢١٧ ألف (د - ٣).

(٢) القرار ٢٢٠٠ ألف (د - ٢١)، المرفق.

(٣) انظر A/46/608-S/23177.

* 9633449 *

وإذ تحيط علماً أيضا بقرار لجنة حقوق الإنسان ٥٤/١٩٩٦ المؤرخ ١٩ نيسان/أبريل ١٩٩٦، وإذ تشير إلى قرار الجمعية العامة ١٧٨/٥٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، والقرارات السابقة ذات الصلة، بما فيها قرار لجنة حقوق الإنسان ٦/١٩٩٣ المؤرخ ١٩ شباط/فبراير ١٩٩٣ الذي أوصت فيه اللجنة بتعيين ممثل خاص لكمبوديا، وقيام الأمين العام فيما بعد بتعيين ممثل خاص،

وإذ تضع في اعتبارها دور ومسؤوليات الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في عملية إنعاش كمبوديا وتعميرها،

وإذ تعترف بأن التاريخ المأساوي لكمبوديا في الآونة الأخيرة يتطلب اتخاذ تدابير خاصة لضمان تعزيز وحماية حقوق الإنسان لجميع السكان في كمبوديا وعدم العودة إلى سياسات الماضي وممارساته، على النحو المنصوص عليه في الاتفاق الموقع في باريس في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١،

وإذ تشني على مواصلة مكتب مركز حقوق الإنسان، التابع للأمانة العامة لعملياته في كمبوديا،

وإذ ترحب بالتفاهم الذي تم التوصل إليه بين المبعوث الخاص للأمين العام وحكومة كمبوديا في أيار/مايو ١٩٩٥ بشأن زيادة المشاورات بين مركز حقوق الإنسان وحكومة كمبوديا،

١ - تطلب إلى الأمين العام أن يقوم، عن طريق ممثله الخاص لحقوق الإنسان في كمبوديا، وبالتعاون مع مركز حقوق الإنسان، بمساعدة حكومة كمبوديا على ضمان حماية حقوق الإنسان لجميع السكان في كمبوديا وأن يكفل توفير الموارد الكافية، من الموارد المتاحة، لتعزيز سير عمليات مركز حقوق الإنسان الموجود في كمبوديا؛

٢ - ترحب بتقرير الأمين العام عن دور مركز حقوق الإنسان في مساعدة حكومة كمبوديا وشعبها على تعزيز وحماية حقوق الإنسان^(٤)؛

٣ - ترحب أيضا بالدور المستمر الذي يؤديه مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في تعزيز وحماية حقوق الإنسان في كمبوديا وبتوقيع مذكرة تفاهم مع حكومة كمبوديا لتمكين مكتب مركز حقوق الإنسان من مواصلة عملياته في السنتين التاليتين والإبقاء على برامجه الخاصة بالتعاون التقني؛

٤ - تشني على عمل الممثل الخاص السابق للأمين العام، السيد مايكل كيربي، في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان في كمبوديا؛

(٤) A/51/453.

٥ - تحيط علما مع التقدير بتقرير الممثل الخاص بشأن حالة حقوق الإنسان في كمبوديا^(٥) وتؤيد توصياته واستنتاجاته، بما فيها تلك التي تهدف الى مكافحة بغاء الأطفال والاتجار بهم وضمان استقلال السلطة القضائية وإرساء سيادة القانون وحرية التعبير وتعزيز الأداء الفعال للديمقراطية المتعددة الأحزاب؛

٦ - تطلب الى الممثل الخاص أن يواصل، بالتعاون مع مكتب مركز حقوق الإنسان في كمبوديا، تقييمه لمدى متابعة وتنفيذ التوصيات التي قدمها الممثل الخاص في تقريره، والتوصيات الواردة في تقارير سلفه؛

٧ - تطلب الى الأمين العام توفير جميع الموارد اللازمة، من الميزانية العادية للأمم المتحدة، لتمكين الممثل الخاص من مواصلة أداء مهامه على وجه السرعة؛

٨ - ترحب بالجهود التي تبذلها حكومة كمبوديا لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، ولا سيما في مجال التثقيف المتعلق بحقوق الإنسان وفي المجال الأساسي المتعلق بإيجاد نظام عدلي فعال، وتحت على مواصلة بذل الجهود في هذا المجال، وتشجع الحكومة على تحسين أوضاع السجون؛

٩ - تلاحظ أن موعد إجراء الانتخابات البلدية يحين في عام ١٩٩٧ وانتخابات الجمعية الوطنية في عام ١٩٩٨، وتحت حكومة كمبوديا بشدة على تعزيز ودعم الأداء الفعال للديمقراطية المتعددة الأحزاب، بما في ذلك الحق في تكوين أحزاب سياسية، وخوض الانتخابات، والمشاركة بحرية في حكومة نيابية، وحرية التعبير، وفقا للمبادئ المحددة في الفقرتين ٢ و٤ من المرفق الخامس من الاتفاق الموقع في باريس في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١؛

١٠ - ترحب بالتدابير المقترحة التي أجملتها حكومة كمبوديا في تعليقاتها^(٦) على تقرير الممثل الخاص لكفالة أن تكون الانتخابات البلدية والوطنية المرتقبة حرة ونزيهة، وأن يظل أفراد القوات المسلحة محايدين خلال الحملة الانتخابية، وأن يكون الإدلاء بالأصوات سرية، وأن يكون المراقبون المحليون والدوليون موضع ترحاب؛

١١ - تطلب الى حكومة كمبوديا أن تحقق في حالات العنف والتخويف الموجهة ضد الأحزاب السياسية ومؤيديها وكذلك ضد موظفي ومكاتب وسائل الإعلام، وأن تحيل المسؤولين عنها الى القضاء؛

(٥) E/CN.4/1996/93.

(٦) A/51/453.

١٢ - تطلب أيضا الى حكومة كمبوديا أن تكفل عدالة فرص الاستفادة من تليفزيون وإذاعة الحكومة، بصرف النظر عن الانتماء السياسي، وأن تكفل أن يحصل شعب كمبوديا على مجموعة متنوعة من المعلومات، وخاصة في الفترة السابقة للانتخابات؛

١٣ - تثني على حكومة كمبوديا لما تتبعه من نهج بناء بالنسبة لإشراك منظمات حقوق الإنسان الكمبودية غير الحكومية في إنعاش كمبوديا وتعميرها، وتوصي بالاستفادة من مهاراتها في المساعدة على كفالة أن تكون الانتخابات المرتقبة حرة ونزيهة؛

١٤ - تعرب عن القلق البالغ إزاء تعليقات الممثل الخاص بشأن استمرار مشكلة الإفلات من العقاب، حيث تحجم المحاكم، في مناطق عدة، أو تعجز عن توجيه اتهامات الى أفراد القوات العسكرية والشرطة وقوات الأمن الأخرى لارتكاب جنایات خطيرة، وتشجع حكومة كمبوديا على التصدي لهذه المشكلة التي تضع، في الواقع، القوات المسلحة والشرطة فوق مبدأ المساواة أمام القانون، وذلك كمسألة ذات أولوية عاجلة؛

١٥ - تعرب أيضا عن القلق البالغ إزاء الفظائع التي لا تزال ترتكبها جماعة الخمير الحمر، بما في ذلك أخذ الرهائن وقتلهم، وغير ذلك من الحوادث المؤسفة التي وردت بالتفصيل في تقارير الممثل الخاص؛

١٦ - تعرب كذلك عن القلق البالغ إزاء الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان على النحو المبين بالتفصيل في تقارير الممثل الخاص وسلفه، وتطلب من حكومة كمبوديا محاكمة جميع مقترفي انتهاكات حقوق الإنسان وفقا للإجراءات القانونية الواجبة والمعايير الدولية المتصلة بحقوق الإنسان؛

١٧ - تطلب من حكومة كمبوديا ضمان المراعاة التامة لحقوق الإنسان بالنسبة لجميع الأشخاص المشمولين بولايتها القضائية وفقا للعهددين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان والصكوك الأخرى لحقوق الإنسان التي تكون كمبوديا طرفا فيها؛

١٨ - تحث حكومة كمبوديا على إيلاء الاهتمام، على سبيل الأولوية، لمكافحة بغاء الأطفال والاتجار بهم، وأن تعمل، في هذا الصدد، مع مكتب مركز حقوق الإنسان في كمبوديا والمنظمات غير الحكومية على وضع خطة عمل؛

١٩ - تسلم بالجدية التي تناولت بها حكومة كمبوديا إعداد تقاريرها الأولوية الى هيئات الإشراف على تنفيذ المعاهدات ذات الصلة، وتشجع الحكومة على مواصلة جهودها للوفاء بالتزاماتها بتقديم تقارير بموجب الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، مستفيدة في ذلك من مساعدة مكتب مركز حقوق الإنسان في كمبوديا؛

٢٠ - تشجع حكومة كمبوديا على أن تطلب من مركز حقوق الإنسان أن يقدم لها المشورة والمساعدة التقنية فيما يتعلق بإنشاء مؤسسة وطنية مستقلة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان؛

٢١ - تثني على الجهود الجارية لمكتب مركز حقوق الإنسان في كمبوديا في دعم ومساعدة حكومة كمبوديا، وكذلك المنظمات غير الحكومية وغيرها من المشاركين في تعزيز وحماية حقوق الإنسان بالتعاون مع حكومة كمبوديا؛

٢٢ - ترحب بجهود الأفراد والمنظمات غير الحكومية والحكومات والمنظمات الدولية، المشاركين في أنشطة حقوق الإنسان في كمبوديا، وتشجع هذه الجهود؛

٢٣ - تلاحظ مع التقدير استعمال الأمين العام صندوق الأمم المتحدة الاستثمارات لبرنامج التثقيف في مجال حقوق الإنسان في كمبوديا لتمويل برنامج أنشطة مكتب مركز حقوق الإنسان في كمبوديا على النحو المحدد في قرارات الجمعية العامة ولجنة حقوق الإنسان، وتدعو الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات والأفراد الى النظر في المساهمة بالأموال في هذا الصندوق الاستثماري؛

٢٤ - تطلب الى مركز حقوق الإنسان أن يقوم، بالتعاون مع الوكالات المتخصصة والبرامج الإنمائية ذات الصلة، بوضع وتنفيذ البرامج، بموافقة حكومة كمبوديا وتعاونها، في المجالات ذات الأولوية التي حددها الممثل الخاص، مع توجيه اهتمام خاص الى الفئات الضعيفة ومن بينها النساء والأطفال والأقليات؛

٢٥ - تعرب عن القلق البالغ إزاء العواقب المدمرة والآثار المزعزعة للاستقرار الناجمة عن الاستخدام العشوائي للألغام الأرضية المضادة للأفراد على المجتمع الكمبودي، وتشجع حكومة كمبوديا على مواصلة دعمها وجهودها لإزالة هذه الألغام، وترحب، بما تعتمده حكومة كمبوديا من فرض حظر على جميع الألغام الأرضية المضادة للأفراد؛

٢٦ - تطلب الى الأمين العام أن يقدم تقريراً الى الجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين عن دور مركز حقوق الإنسان في مساعدة حكومة كمبوديا وشعبها على تعزيز وحماية حقوق الإنسان، وعن التوصيات التي يقدمها الممثل الخاص بشأن المسائل المشمولة بولايته؛

٢٧ - تقرر مواصلة نظرها في حالة حقوق الإنسان في كمبوديا في دورتها الثانية والخمسين.

- - - - -